

المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية

CAC/GL 82-2013

القسم 1 مقدمة

1- تهدف هذه الوثيقة إلى توفير إرشادات عملية تساعد الحكومات الوطنية والسلطات المختصة لديها على تصميم نظامها الوطني للرقابة على الأغذية وتطويره وتشغيله وتقييمه وتحسينه. وتسلط الوثيقة الضوء على المبادئ الرئيسية والعناصر الأساسية لنظام رقابة على الأغذية يتسم بالكفاءة والفعالية. وليس الهدف أن تؤدي الإرشادات إلى "نظام واحد" ينطبق على الظروف كافة. بل بالأحرى، قد تُستخدم نهج مختلفة بما يتناسب والظروف الوطنية، لإقامة نظام وطني فعال للرقابة على الأغذية.

2- وفي حين أن "المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية" تركز على إنتاج الأغذية وتعبئتها وتخزينها ونقلها ومناولتها وبيعها داخل الحدود الوطنية، فإن الوثيقة تتسق مع نصوص الدستور الغذائي ذات الصلة ويجب أن تُقرأ بالاقتران بها. أما نصوص الدستور الغذائي ذات الصلة الخاصة فتتضمن "مبادئ التفقيش وإصدار الشهادات في مجال استيراد وتصدير الأغذية" (CAC/GL 20-1995) و"المبادئ التوجيهية لتصميم وتشغيل وتقييم واعتماد عمليات التفقيش وإصدار الشهادات في مجال استيراد وتصدير الأغذية" (CAC/GL 26-1997) و"المبادئ التوجيهية لنظم الرقابة على استيراد الأغذية" (CAC/GL 47-2003) و"المبادئ التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان بشأن رفض الأغذية المستوردة" (CAC/GL 25-1997). ويعدّ الرجوع إلى هذه النصوص المتعلقة بالرقابة على استيراد الأغذية وتصديرها مهماً، ففي حين أن النظام الوطني للرقابة على الأغذية هو المسؤول في النهاية عن سلامة الأغذية التي تقدّم ضمن الحدود الوطنية، فإن كميات كبيرة من الغذاء تدخل من خارج البلاد في الأسواق العالمية اليوم وبالتالي، يصبح من الضروري وجود نظام حسن التصميم للرقابة على الصادرات والواردات كجزء من النظم الوطنية الشاملة للرقابة على الأغذية.

3- وبالإضافة إلى ذلك، تشكّل الفصول ذات الصلة من المدونة الصحية لحيوانات اليايسة والمدونة الصحية لحيوانات المائية التابعتين للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، موارد قيّمة بالنسبة إلى الحكومات والمنظمات الأعضاء. كما أنّ الوثائق والمواد الإرشادية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية قد تشكّل هي أيضاً موارد مفيدة.²

4- ويجوز للسلطة المختصة تطبيق هذه المبادئ والخطوط التوجيهية، حسب الاقتضاء، وفقاً لأوضاعها الخاصة.

5- ولدى وضع نظام وطني للرقابة على الأغذية، ينبغي للحكومات الوطنية والسلطات المختصة لديها أن تضمن تحقيق أهداف النظام بحسب ما تنص عليه المبادئ أدناه، ويجب أن تتيح المرونة وإمكانية إجراء التعديلات بحسب الحاجة، لضمان القدرة على تحقيق الأهداف.

القسم 2 الهدف من النظام الوطني للرقابة على الأغذية

¹ إن عبارة "السلطة المختصة" المستخدمة على امتداد الوثيقة تشير إلى سلطة واحدة مختصة أو أكثر، بحسب مقتضى الحال.

² <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/publications-tools/food-safety-publications/en/>

6- الهدف من وجود نظام وطني للرقابة على الأغذية هو حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

القسم 3 مبادئ النظام الوطني للرقابة على الأغذية

7- ينبغي أن يستند النظام الوطني للرقابة على الأغذية إلى المبادئ التالية:

المبدأ 1 حماية المستهلكين

8- ينبغي تصميم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وتنفيذها والحفاظ عليها بناءً على الهدف الأساسي المتمثل في حماية المستهلكين. وبحال وجود تعارض مع مصالح أخرى سابقة، ينبغي أن تعطى الأولوية لحماية صحة المستهلكين.

المبدأ 2 نهج السلسلة الغذائية بأكملها

9- ينبغي أن يشمل النظام الوطني للرقابة على الأغذية السلسلة الغذائية بأكملها، من مرحلة الإنتاج الأولي وصولاً إلى الاستهلاك.

المبدأ 3 الشفافية

10- وينبغي لجميع جوانب النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن تكون شفافة ومفتوحة لكي يثق فيها جميع أصحاب المصلحة، مع احترام الشروط القانونية لحماية المعلومات السرية على النحو المناسب. وتطبق اعتبارات الشفافية على جميع المشاركين في السلسلة الغذائية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الوثائق والمراسلات الواضحة.

المبدأ 4 الأدوار والمسؤوليات

11- يجب أن يوضح كافة المشاركين في النظام الوطني للرقابة على الأغذية بأدوار محددة ومسؤوليات واضحة.

12- لمشغلي قطاع الأغذية³ دور أساسي ومسؤولية في إدارة السلامة الغذائية لمنتجاتهم والامتثال للاشتراطات المتعلقة بجوانب الأغذية تلك الخاضعة لرقابتهم.

13- للحكومة الوطنية (وفي بعض الحالات، السلطة المختصة) دور ومسؤولية من حيث وضع الشروط القانونية وتحديثها المستمر. وتكون السلطة المختصة مسؤولة عن ضمان التشغيل الفعال للنظام الوطني للرقابة على الأغذية.

14- وللمستهلكين أيضاً دور في إدارة مخاطر سلامة الأغذية الواقعة تحت سيطرتهم، وحيث ينبغي ذلك، يجب تزويدهم بالمعلومات ذات الصلة عن كيفية تحقيق ذلك.

³ لغايات هذه الوثيقة، يشمل مشغلو قطاع الأغذية المنتجين والمصنعين وبائعي الجملة والموزعين والمستوردين والمصدرين وبائعي التجزئة.

15- يؤدي الأكاديميون والمؤسسات العلمية دورا من حيث مساهمتهم في النظام الوطني للرقابة على الأغذية، بما أنهم يشكلون مصدرا للخبرة في دعم الأسس العلمية والقائمة على المخاطر لذلك النظام.

المبدأ 5 الاتساق والحيادية

16- ينبغي تطبيق جميع جوانب النظام الوطني للرقابة على الأغذية باتساق ونزاهة. وينبغي للسلطة المختصة وجميع المشاركين الذين يعملون في وظائف رسمية عدم الخضوع لأي تأثير غير لائق أو غير ضروري أو لتضارب في المصالح.

المبدأ 6 صنع القرارات بناء على المخاطر والعلوم والأدلة

17- وينبغي للسلطة المختصة اتخاذ القرارات داخل نظام وطني للرقابة على الأغذية استنادا إلى المعلومات العلمية، و/أو الأدلة و/أو مبادئ تحليل المخاطر⁴، وذلك بحسب المقتضى.

المبدأ 7 التعاون والتنسيق بين السلطات المختصة المتعددة

18- ينبغي للسلطات المختصة ضمن النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن تعمل بطريقة تعاونية ومنسقة، ضمن أدوار ومسؤوليات مسندة بوضوح، من أجل استخدام أكثر فعالية للموارد بهدف التقليل من التكرار و/أو الثغرات وتسهيل تبادل المعلومات.

المبدأ 8 التدابير الوقائية

19- من أجل منع الحوادث المتعلقة بسلامة الأغذية — وعند الضرورة من أجل الاستجابة لها - ينبغي أن يشمل النظام الوطني للرقابة على الأغذية العناصر الأساسية للوقاية والتدخل والاستجابة.

المبدأ 9 إجراءات التقييم الذاتي والمراجعة

20- على النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يمتلك القدرة والقابلية للتحسن المستمر، وأن يشمل آليات تقييم قدرته على تحقيق هدفه.

المبدأ 10 الاعتراف من قبل النظم الأخرى (بما في ذلك المعادلة)

21- ينبغي للسلطات المختصة الاعتراف بأن نظم الرقابة على الأغذية أو مكوناتها، على الرغم اختلافها من حيث التصميم والهيكل، قد تكون قادرة على تحقيق الهدف نفسه. ويمكن لهذا الاعتراف أن ينطبق على المستوى الوطني والدولي. وعلى مفهوم الاعتراف بالنظم المختلفة، بما في ذلك المعادلة⁵ أن يكون ملحوظا في النظام الوطني للرقابة على الأغذية.

⁴ تماشيا مع التزامات الأعضاء بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، على أطر تحليل المخاطر التي تعتمدها الحكومات الوطنية في سياق النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن تتسق مع مبادئ العمل لتحليل المخاطر لأغراض سلامة الأغذية لتطبيقها من جانب الحكومات

(CAC / GL 62-2007) وأن تكون ذات صلة بسياسات تحليل المخاطر التي وضعتها المنظمة العالمية لصحة الحيوان.
⁵ الخطوط التوجيهية لوضع اتفاقيات المعادلة فيما يتعلق بأنظمة التفتيش وإصدار الشهادات في مجال استيراد وتصدير الأغذية

(CAC/GL 34-1999) والخطوط التوجيهية بشأن تقدير تكافؤ التدابير الصحية المرتبطة بفحص الأغذية وإصدار الشهادات (CAC/GL 53-2003).

المبدأ 11 الأساس القانوني

22- على حكومة كل بلد أن تتمتع بالبنى القانونية الأساسية لتمكينها من سنّ القوانين المتعلقة بالأغذية وإنشاء السلطات المختصة، فنتمكن من تطوير نظام وطني للرقابة على الأغذية وإنشائه وتطبيقه والحفاظ عليه وإنفاذه.

المبدأ 12 المواعمة

23- عند تصميم وتطبيق نظام رقابة على الأغذية، ينبغي للسلطة المختصة أن تراعي مواصفات الدستور الغذائي، وتوصياته وخطوطه التوجيهية كلما كان ذلك مناسباً، بوصفها من عناصر نظامها الوطني للرقابة على الأغذية، من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. كما أنّ المواصفات أو التوصيات أو المبادئ التوجيهية للمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات العضوية المفتوحة لجميع البلدان قد تكون مفيدة هي أيضاً.

المبدأ 13 الموارد

24- ينبغي أن يتمتع النظام الوطني للرقابة على الأغذية بقدر كاف من الموارد يمكنه من تحقيق أهدافه.

القسم 4 إطار تصميم النظام الوطني للرقابة على الأغذية وتشغيله

25- سوف يستند النظام الوطني للرقابة على الأغذية إلى الترتيبات الحكومية أو الدستورية والمؤسسات في ذلك البلد (على سبيل المثال، وجود أو عدم وجود حكومات وطنية فرعية)، وعلى الأهداف والغايات الوطنية.

26- تؤدي السلطة المختصة دوراً محورياً في النظام الوطني للرقابة على الأغذية، فهي:

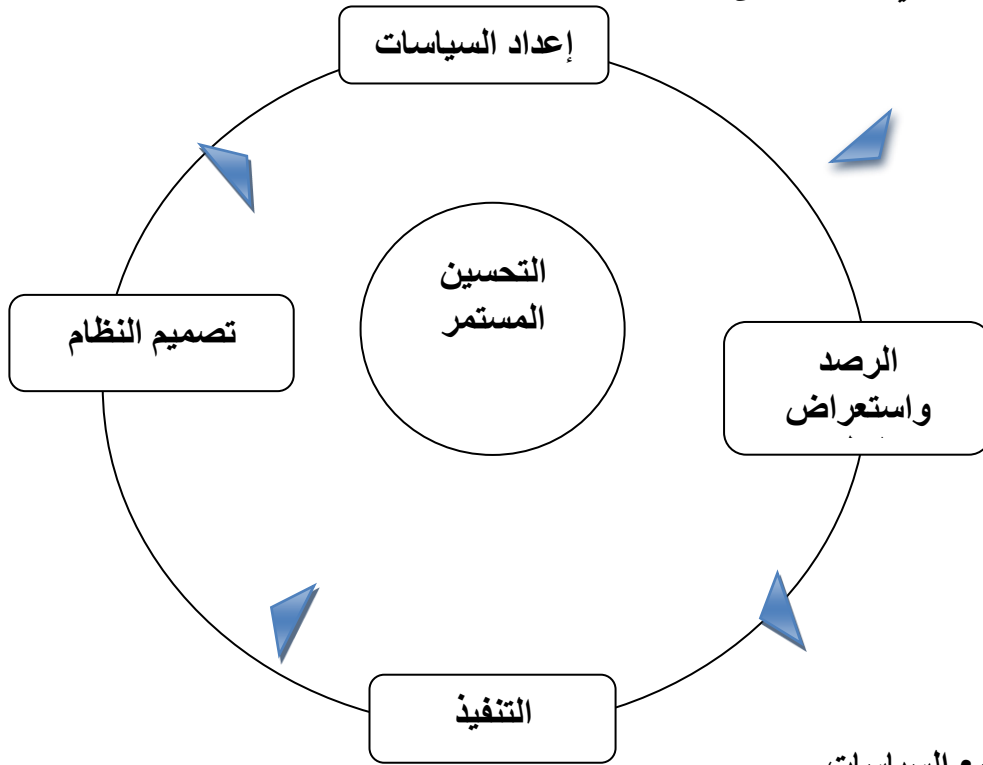
- توفر القيادة والتنسيق للنظام الوطني للرقابة على الأغذية؛
- تصمم وتطور وتشغل وتقيم وتحسن النظام الوطني للرقابة على الأغذية؛
- تقيم وتطبق وتنفذ الاشتراطات التنظيمية القائمة على العلوم والمخاطر التي تشجع وتعزز النتائج الإيجابية في مجال سلامة الغذاء؛
- تضع وتطبق وتنفذ الاشتراطات التنظيمية الداعمة للممارسات العادلة في تجارة الأغذية؛
- تضع وتحافظ على الترتيبات المعقودة مع المنظمات الداعمة كالهيئات المعترف بها رسمياً المعنية بالتفتيش ومراجعة الحسابات وإصدار الشهادات والاعتماد، عند الاقتضاء؛
- تدفع وترعى المعرفة والعلوم والبحوث والتعليم فيما يتعلق بسلامة الأغذية؛
- تتعاون مع جهات المصلحة لضمان الشفافية وتستمرج وجهة نظرها؛
- تقيم عند الاقتضاء ترتيبات مع دول أخرى وتحافظ عليها مثل برامج التعاون والاتفاقيات بشأن المعادلة وغيرها وتحافظ عليها.

27- وعندما توجد أكثر من سلطة مختصة واحدة، يجب أن تكون أدوار ومسؤوليات تلك السلطات محددة بوضوح وأن تكون أنشطتها منسقة إلى أقصى حد ممكن للتخفيف من الثغرات والتداخلات.

28- ينبغي لتصميم وتنفيذ النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يتم بموجب عملية منطقية وشفافة. وينبغي أن تشمل العملية التطبيق المتسق لإطار منهجي من أجل تحديد وتقييم، وعند الاقتضاء، مراقبة أخطار سلامة الأغذية التي ترتبط بالمخاطر الجديدة أو تلك المتجددة الظهور.

29- لدى إقامة نظام وطني للرقابة على الأغذية ينبغي للسلطة المختصة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة، أن تعتمد الإطار التالي الذي يبرز مبادئ النظام الوطني للرقابة على الأغذية التي سيتم وصفها في القسم 3 من هذه الوثيقة.

إطار إنشاء النظام الوطني للرقابة على الأغذية



القسم 4-1 وضع السياسات

30- إن وضع السياسة هو العملية التي تضع الحكومات من خلالها أهداف وغايات للنظام الوطني للرقابة على الأغذية، إلى جانب التزامها بمسار للعمل من أجل تحقيق تلك الأهداف والغايات. وينبغي أن تشمل أيضاً تحديد النتائج المتوقعة وتفصيلها بوضوح. وترشد قرارات السياسة الإجراءات اللاحقة، بما في ذلك سن التشريعات واللوائح.

31- وينبغي لقرارات السياسة العامة أن تأخذ في الاعتبار مجموعة واسعة من العوامل، وهي تتطلب تقييماً دقيقاً للخيارات. وينبغي أن تراعي الحكومات، من بين أمور أخرى، مصالح أصحاب المصلحة وكيفية ارتباط نظام الرقابة على الأغذية بالموصفات الدولية والوطنية، وتقييم المخاطر و/أو الفوائد، وفعالية وكفاءة مختلف الضوابط وأساليب الإشراف، والهيكل الحكومية القائمة والمخطط لها والتنسيق بين السلطات على امتداد السلسلة الغذائية والمعلومات الفنية والعلمية، وأدوار الحكومة ومشغلي قطاع الأغذية وأفضل الممارسات/النماذج.

32- وينبغي للسلطة المختصة أن تتفاعل بنشاط مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مشغلي قطاع الأغذية والمستهلكين، في مجال وضع السياسات.

33- سوف تضمن الغايات والأولويات الوطنية حماية المستهلك إذ تراعي من بين أمور أخرى أنماط إنتاج الأغذية واستهلاكها وسمات المخاطر وشواغل المستهلكين المتعلقة بسلامة الأغذية، والممارسات العادلة في تجارة الأغذية فضلا عن استعداد البلد المعين وقدراته.

34- ولدى إنشاء نظام وطني للرقابة على الأغذية، يترتب على البلدان تحديد الأهداف الرئيسية التي على النظام تناولها على المدى القصير والمتوسط والبعيد. ويجب أن تتلاءم الأهداف الرئيسية مع المبادئ المفصلة في القسم 3 وأن تساعد على تنفيذها. وينبغي إيلاء الاعتبار لوضع استراتيجية وطنية للرقابة على الأغذية من شأنها أن تساعد على توضيح الأهداف المطروحة وتحدد الأولويات وتدعم تصميم النظام.

35- وعندما يتم تحديد أهداف السياسة العامة والنتائج المرجوة من النظام الوطني للرقابة على الأغذية، سيتوجب تفصيلها ووصفها بوضوح لكي ترشد بفعالية الخطوات اللاحقة.

36- وينبغي أن يمتلك النظام الوطني للرقابة على الأغذية خصائص ثلاث رئيسية يمكن، من بين أمور أخرى، استخدامها للتقييم الذاتي أو لتقييمات أخرى من أجل تحديد ما إذا كان النظام شغّالا وفعّالا على أتم وجه:

(1) **الخاصية 1 الإمام بالحالة** بمعنى أن النظام الوطني للرقابة على الأغذية يستعين بمعلومات دقيقة وراهنه على امتداد السلسلة الغذائية.

(2) **الخاصية 2 النشاط الاستباقي** بمعنى أن النظام الوطني للرقابة على الأغذية قادر على تحديد الأخطار القائمة أو الناشئة حديثا قبل أن تتحول إلى مخاطر في سلسلة إنتاج و/أو تصنيع الأغذية وفي المراحل الأولى بدلا من المنتج النهائي. وعلى أنظمة الإنذار المبكر و/أو التنبيه السريع وإمكانية التتبع والتخطيط للطوارئ من أجل إدارة الحوادث المحتملة على صعيد سلامة الأغذية والاستعداد لها، أن تكون جزءا أساسيا من نظام الرقابة الاستباقي.

(3) **الخاصية 3 التحسن المستمر** بمعنى أن النظام الوطني للرقابة على الأغذية يجب أن يتحلّى بالقدرة على اكتساب المعلومات من خلال عملية استعراض وإصلاح باستخدام الآليات التي تتحقق من قدرة النظام على تحقيق أهدافه وتقييمها.

37- على التشريع⁶ أن يبرز بوضوح الهدف المتوخى من السياسة وأن يكون متناسبا مع المخاطر التي تهدف إلى التخفيف منها. وينبغي للتشريع، حيثما كان ذلك مناسبا، أن يراعي المعلومات العلمية ذات الصلة وأن يركز على الوقاية والنتائج، وبالتالي أن يتيح المرونة والابتكار.

38- لكي يبرز التشريع السياسات والاستراتيجيات الوطنية ينبغي له، من بين أمور أخرى أن:

- يحدد هيكل النظام الوطني للرقابة على الأغذية وأهدافه وغاياته؛
- ويشرح بوضوح أدوار ومسؤوليات المشاركين في النظام الوطني للرقابة على الأغذية، أي الحكومة المركزية أو السلطة المختصة (أو كل من السلطات المختصة بحال تعددها)، والأطراف الثالثة⁷ (حيثما تتم الاستعانة بها)، ومشغلي قطاع الأغذية وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء؛

⁶ التشريع بحسب ما تحدده الخطوط التوجيهية لنظم الرقابة على استيراد الأغذية (CAC/GL 47-2003)

⁷ الفقرة 8 من الخطوط التوجيهية لنظم الرقابة على استيراد الأغذية (CAC/GL 47-2003)

- ويحدد الأهداف الشاملة للنظام الوطني للرقابة على الأغذية وأي أهداف محددة أو أهداف من مرتبة ثانوية ترتبط بالمشاركين أو بالقطاعات؛
- ويحدد بوضوح التزامات مشغلي قطاع الأغذية وغيرهم من المشاركين في السلسلة الغذائية لوضع الضوابط ورصدها؛
- ويحدد بوضوح التزامات شركات الأغذية بتوزيع الأغذية الآمنة فقط في السوق وتطبيق الممارسات العادلة في التجارة.

39- ويجب أن يمنح التشريع السلطة المختصة مجموعة من الصلاحيات والآليات الكافية لإدارة وتشغيل النظام الوطني للرقابة على الأغذية. وقد تشمل تلك السلطات على سبيل التعداد لا الحصر:

- تحديد المعايير أو الخيارات الإدارية الأخرى لمنع ومكافحة الأخطار التي تنتقل عن طريق الغذاء مثل الكائنات الحية المسببة للأمراض والملوثات، والعقاقير البيطرية ومخلفات المبيدات؛
- وصياغة المواصفات الوطنية ورصدها وإنفاذها؛
- والاعتراف بمواصفات السلطات المختصة الأخرى في المرحلة أو المراحل المناسبة من السلسلة الغذائية؛
- ووضع ترتيبات تعاونية مع الكيانات الحكومية الأخرى؛
- ووضع نهج لضمان السلامة والاستخدام الآمن للمدخلات في السلسلة الغذائية، مثل المواد المضافة للأغذية والمبيدات والعقاقير البيطرية؛
- والاعتراف بمواصفات هيئة الدستور الغذائي و/أو المواصفة معها؛
- وتنفيذ التدقيق والتحقق والتفتيش والتحقيق وجمع الأدلة، وجمع العينات وتحليلها أو التحقق من الامتثال للمواصفات والاشتراطات؛
- والنظر في إمكانية الاعتراف الرسمي بهيئات التفتيش والتدقيق وإصدار الشهادات والاعتماد؛
- وإنفاذ التشريعات واتخاذ الإجراءات المناسبة والرادعة والفعالة في حالة عدم الامتثال للاشتراطات بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التحقيقات وتطبيق الجزاءات والعقوبات؛
- وضمان تقييم المخاطر المرتبطة بالأغذية غير الممتثلة، واتخاذ الإجراءات المناسبة كالتخلص من تلك الأغذية أو معالجتها على النحو المناسب أو تغيير وجهة استعمالها؛
- وضمان النزاهة والحيادية والاستقلال في عمليات التفتيش والتدقيق ومنح الشهادات والاعتماد، المعترف بها رسمياً؛
- وإتاحة إمكانية التتبع/تتبع المنتجات؛
- والتأكد من أن الأغذية غير المأمونة ممنوعة من دخول السوق أو سحبها والتعامل معها بشكل مناسب.

40- ويمكن أن يشمل التشريع أيضاً، بحسب الاقتضاء، أحكاماً لتسجيل المنشآت والموافقة على المنشآت ومنح التراخيص للتجار أو تسجيلهم، والموافقة على تصميم المعدات وفرض العقوبات في حالة عدم الامتثال وفرض الرسوم أو الجبايات.

41- يجب على السلطة المختصة أن تتعاون مع أصحاب المصلحة بما في ذلك مشغلي قطاع الأغذية والمستهلكين من أجل وضع التشريعات الجديدة ولدى إجراء تغييرات تنظيمية. وينبغي للسلطة المختصة أيضاً تعميم التشريع.

42- عند تصميم نظام وطني للرقابة على الأغذية ينبغي للبلدان أن تضمن تناول الأهداف الرئيسية بحسب ما تحدده السياسة فضلا عن كيفية إدراج المبادئ الواردة في القسم 3.

43- وينبغي لتصميم النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية:

- الإطار التنظيمي والتشريعي القائم أو المطلوب (القوانين واللوائح والإرشاد)؛
- وكيفية ارتباط النظام الوطني للرقابة على الأغذية بالموصفات الدولية والوطنية بما في ذلك اشتراطات نظام استيراد وتصدير الأغذية؛
- والاعتراف بالنظم الأخرى للرقابة على الأغذية بما في ذلك نظم المعادلة؛
- ومستوى وأساليب الإشراف بما في ذلك البرامج الرقابية بدءًا بمراحل الإنتاج الأولية مرورًا بالتصنيع ووصولًا إلى النقل والتوزيع؛
- وكيفية إدارة القضايا والمخاطر؛
- وبرامج الإنفاذ والامتثال؛
- والتنسيق والتواصل بين السلطات ذات المسؤوليات الرقابية في الأجزاء المختلفة من السلسلة الغذائية وسلطات الصحة العامة؛
- والأدوار والمسؤوليات المحددة بوضوح؛
- والوصول إلى المختبرات التي تتمتع بالقدرة وبالإمكانات الكافية؛
- وكفاءة الموظفين وتدريبهم؛
- والموارد اللازمة لتحقيق أهداف النظام الوطني للرقابة على الأغذية، وتخصيصها وكيفية تمويل النظام؛
- والإشراف والتحقيق والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة للحوادث المنقولة بواسطة الأغذية أو تلك التي تتصل بالأغذية؛
- والتقدير والتقييم؛
- ومشاركة أصحاب المصلحة؛
- والتواصل على الصعيد الدولي والمواءمة؛
- والاستعراض الدوري والتحسين المستمر.

44- وينبغي إيلاء الاعتبار لوضع وتنفيذ نهج موحد لإدارة المخاطر ينطوي على مبادئ العمل لتحليل المخاطر لأغراض سلامة الأغذية لتطبيقها من جانب الحكومات (CAC / GL 62-2007).

45- وينبغي للتصميم الملائم للنظام أن يراعي مجموعة من العوامل التي تشمل (والتي لا تقتصر على): مخاطر المنتجات والمعلومات العلمية الحالية والضوابط القائمة على القطاع ونتائج استعراض النظام. وينبغي أيضا أن تتيح المرونة في تطبيق تدابير الرقابة بحيث تعكس التغيرات في هذه العوامل.

46- يعتبر ابتكار طريقة فعالة لجمع البيانات عبر السلسلة الغذائية أمرا مهما من حيث الإلمام بالحالة وقياس الأداء والاستعراض المستمر وتحسين النظام. وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام برامج المراقبة والرصد لاستهداف المخاطر ذات الأولوية.

⁸ الخطوط التوجيهية بشأن تقدير تكافؤ التدابير الصحية المرتبطة بتفتيش الأغذية وإصدار شهادات الاعتماد (CAC/GL 53-2003)

47- ينبغي للسلطة المختصة الاستعانة بالنتائج الصادرة عن المختبرات من أجل رصد الاتجاهات في السلسلة الغذائية والمساعدة على الامتثال والإنفاذ. وينبغي للوصول إلى المختبرات وقدراتها أن يكون متناسبا مع الحاجة للتصدي للمخاطر ذات الأولوية في مجال الأغذية.

48- وينبغي للنظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يكون مُوثقاً بالكامل ومتاحاً للجمهور، من أجل ضمان الشفافية والتطبيق المتسق للتدابير الرقابية بما في ذلك وصف نطاقه وعمله والوصف الواضح لأدوار ومسؤوليات جميع الأطراف.

49- وينبغي تصميم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية بما يضمن وجود إجراءات إدارية لتوثيق البرامج الرقابية والنتائج التي تتوصل إليها.

50- يجب أن تركز البرامج الرقابية⁹ على المخاطر وأن تكون مصممة لتأخذ في الاعتبار عدداً من العوامل¹⁰ بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

- مخاطر سلامة الأغذية المرتبطة بمنتجات مختلفة، والخطر على صحة الإنسان الناجم عن الأغذية أو عن المنتجات المتصلة بالغذاء؛
- خطر الممارسات غير العادلة في تجارة الأغذية فيما يتعلق بمنتجات مختلفة، مثل إمكانية الغش أو خداع المستهلكين؛
- والمعلومات التي قد تكون متاحة من مجموعة من المصادر بما في ذلك الحكومة والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية وبيانات القطاع؛
- والبيانات الإحصائية بشأن الإنتاج والتجارة والاستهلاك؛
- ونتائج عمليات المراقبة السابقة بما في ذلك نتائج التحاليل؛
- وفعالية عمليات المراقبة وإمكانية التعويل عليها، بما فيها تلك التي يطبقها مشغلو قطاع الأغذية؛
- ومعرفة المشغلين في مختلف مراحل السلسلة الغذائية بالاستخدام النمطي وغير النمطي للمنتجات والمواد الخام والمنتجات الثانوية وهيكلة الإنتاج وسلاسل التوريد وتكنولوجيات الإنتاج والعمليات والممارسات ومعلومات تتبع المنتج ذات الصلة؛
- والبيانات الوبائية حول الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية.

51- وفي غياب بيانات تحليل المخاطر، يفترض بالبرامج الرقابية أن تركز على البيانات الفنية والعلمية المستخلصة من المعارف والممارسات الحالية.

52- يجب تطبيق البرامج الرقابية في المرحلة أو المراحل المعينة من سلسلة الإنتاج أو التوريد التي يمكن فيها السيطرة على المخاطر بفعالية أو كفاءة أكبر مع مراعاة الموارد والقدرة المتاحة. ويمكن للبرامج الرقابية أن تغطي من بين أمور أخرى، حسب الاقتضاء:

- المؤسسات والمنشآت والمعدات والأفراد والمواد؛
- المنتجات، من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، بما في ذلك المنتجات الوسيطة؛
- الضوابط الوقائية بما في ذلك الممارسات الزراعية الجيدة وممارسات التصنيع الجيدة وممارسات النظافة الجيدة ومبادئ تحليل مخاطر نقطة المراقبة الحرجة؛
- ووسائل التوزيع؛
- والموارد البشرية والبنية التحتية وسرية المعلومات.

⁹ إن البرنامج الرقابي هو مجموع الإجراءات والأنشطة القائمة لإدارة المخاطر المحددة المتصلة بسلامة الأغذية وضمان جودة الغذاء وسلامته والممارسات العادلة في تجارة الأغذية.

¹⁰ إن الاستخدام الفعال لهذه العوامل يتيح تحقيق الخاصيتين 1 و2 بحسب ما هو موصوف في الفقرة 36.

53- وينبغي تصميم البرامج الرقابية لكي تشمل العناصر التالية بدون أن تقتصر عليها:

- التفتيش والتحقق والتدقيق، بما في ذلك الزيارات في الموقع؛
- مراقبة السوق؛
- أخذ العينات والتحليل؛
- فحص السجلات المكتوبة وغيرها؛
- توثيق الملاحظات والنتائج؛
- التدقيق في نتائج أي نظام للتدقيق تعتمد المؤسسة المعنية.

54- حين تستخدم أنظمة ضمان الجودة من قبل مشغلي قطاع الأغذية، ينبغي للنظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يأخذها بعين الاعتبار لأن مثل تلك الأنظمة يرتبط بحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. ويفترض بالسلطة المختصة أن تشجع، حسب المقتضى، على استخدام ممارسات المختبر الجيدة¹¹ والممارسات الزراعية الجيدة وممارسات التصنيع الجيدة وممارسات النظافة الجيدة ونهج تحليل مخاطر نقطة المراقبة الحرجة بما يتوافق مع المبادئ العامة لنظافة الأغذية (CAC/RCP 1-1969).

55- وينبغي لنظام التصميم أن يوفر القدرة على تقييم فعالية النظام الوطني للرقابة على الأغذية. ويجب توخي التحقق من فعالية النظام في المراحل الأنسب من السلسلة الغذائية، استناداً إلى تحليل المخاطر الذي يجرى وفقاً لمنهجية مقبولة دولياً¹².

56- يفترض بالنظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يخضع للمراجعة المنتظمة للنتائج المحققة بما يمكن تحسينه بشكل متواصل فيعكس التغييرات في مخاطر المنتجات وبيئة الإنتاج (بما في ذلك الناحية التكنولوجية)، وزيادة المعرفة العلمية ومستوى الثقة في القطاع لضمان تحقيق هدف النظام الوطني للرقابة على الأغذية بطريقة كفوءة وفعالة.

57- يجب تصميم برامج الامتثال والإنفاذ¹³ على نحو يمكن السلطة المختصة من اتخاذ إجراءات تصحيحية تضمن معالجة الوضع عندما يتخلف مشغلو قطاع الأغذية عن الوفاء بالتزاماتهم أو حين يتبين أن منتجاً ما أو عملية ما لا تمتثل للقواعد. وينبغي تصميم البرامج بحيث:

- تكون متناسبة مع مستوى مخاطر الصحة العامة أو إمكانية الغش أو خداع المستهلكين؛
- وتشجع جميع المشاركين على قبول المسؤولية وعلى الامتثال؛
- وتوفر مجموعة كاملة من الاستجابات بدءاً من توفير المعلومات أو المواد التعليمية وفرض تدابير تصحيحية إلى تحديد العقوبات؛
- وتأخذ في الاعتبار تكرر حالات عدم امتثال مشغلي قطاع الأغذية.

58- على السلطة المختصة وأية هيئات معترف بها رسمياً تمارس أنشطة الامتثال والإنفاذ بالنيابة عن السلطة المختصة أن تزود بموارد كافية وبشكل شفاف لتمكين البرامج الوطنية للرقابة

¹¹ إن الإرشادات المتعلقة بكفاءة المختبرات الواردة في الخطوط التوجيهية لتقييم كفاءة المختبرات المعنية بالاختبارات في مجال استيراد وتصدير الأغذية (CAC/GL 27-1997) والبروتوكول الدولي المنسق لاختبار كفاءة المختبرات التحليلية (الكيميائية) (CAC/GL 28-1997) قد تكون مفيدة.

¹² مبادئ العمل لتحويل المخاطر لأغراض سلامة الأغذية لتطبيقها من جانب الحكومات (CAC/GL 62-2007).

¹³ يعني الامتثال والإنفاذ مجموعة من الضوابط أو الإجراءات أو التدخلات الأخرى التي تقوم بها سلطة مختصة أو طرف ثالث من قبلها من أجل رصد أو التحقق من امتثال مشغلي قطاع الأغذية لاشتراطات رسمية تشمل ولا تقتصر على الحظ على أي إجراءات تصحيحية من أجل تحقيق الامتثال.

على الأغذية من تحقيق أهدافها بدون التعرض لسلامة البرامج واستقلاليتها. وتجوز الموافقة على أطراف ثالثة و/أو التصريح لها بتنفيذ النظام الوطني للرقابة على الأغذية، ويجب أن تملك السلطة المختصة صلاحية الإشراف والرقابة على تلك الأطراف الثالثة.

59- على النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يصمم ويطبق بمستوى يتناسب مع الموارد المتاحة، مع فسخ المجال للتوسع المناسب. وينبغي أن تحدد أولويات الموارد من أجل تعظيم حماية الصحة العامة. كما يمكن للموارد في سياق النظام الوطني للرقابة على الأغذية، وبناء على ما تقدم أن تُخصص لـ:

- التدريب والبنية التحتية الأساسية؛
- الموظفين ذوي المؤهلات الملائمة في التخصصات ذات الصلة؛
- نظم النقل والمعدات الموثوق بها لأداء خدمات التفتيش والتدقيق والتحقق ونقل العينات إلى المختبرات؛
- نظم المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا؛

60- وينبغي لتصميم النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يشمل الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات الكافية المتعلقة بالمراقبة والتحقق والاستجابة للأمراض التي تنقلها الأغذية والحوادث المرتبطة بالأغذية. فيمكن لهذه المعلومات أن تحدد المخاطر أو القضايا التي تحتاج إلى معالجة، وأيضاً ما إذا كانت الضوابط أو الإجراءات القائمة فعالة أم لا.

61- من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، ينبغي إيلاء الاعتبار لإنشاء خطة وطنية للطوارئ في مجال سلامة الأغذية مع إقامة عملية تنسيقية تتصل بسلطات الصحة العامة ووكالات إنفاذ القانون ونظم سحب الأغذية من الأسواق وأخصائيي تقييم المخاطر ومشغلي قطاع الأغذية وغيرها من الجهات. وتتيح أنظمة التتبع/تتبع المنتجات¹⁴ تحديد مصادر حالات الطوارئ في الوقت المناسب وتسمح بسحب المنتجات المعنية بفعالية.

62- على النظام الوطني للرقابة على الأغذية أن ينطوي على إجراءات تتيح التخلص الفوري من الأغذية غير المأمونة¹⁵ وإقامة هذه الإجراءات هي مسؤولية أساسية على عاتق مشغلي قطاع الأغذية الذين عليهم التأكد من سحب المنتجات التي تعتبر غير مأمونة والتعامل معها بشكل مناسب من أجل ضمان حماية المستهلك. وينبغي للسلطة المختصة أن تحرص على إعلام المستهلك بالشكل المناسب عندما يكون قد تم توزيع تلك المنتجات.

63- على نظم سحب الأغذية وغيرها من نظم سحب البضائع من الأسواق أن تكون بمثابة جهد منسق بين السلطة المختصة ومشغلي قطاع الأغذية وأن تكون فعالة وقابلة للتنفيذ. وإذا فرضت السلطة المختصة سحب أغذية أو طلبته، يترتب على المشغلين واجب مؤكّد بتنفيذ الإجراءات المقررة لسحب تلك المنتجات وتلفها أو التخلص منها بشكل صحيح. وينبغي أن تتضمن القوانين الوطنية عقوبات أو جزاءات للشركات التي لا تمتثل لطلبات السحب.

64- ومن أجل تعزيز ثقة المستهلك في سلامة الأغذية وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، ينبغي أن تكون السلطة المختصة واضحة وشفافة في بلاغاتها المتعلقة بجميع جوانب

¹⁴ مبادئ التتبع/تتبع المنتجات كأداة ضمن نظام فحص الواردات وإصدار الشهادات (CAC/GL 60-2006).

¹⁵ مبادئ التتبع/تتبع المنتجات كأداة ضمن نظام فحص الواردات وإصدار الشهادات (CAC/GL 60-2006) والمدونة الصحية لحيوانات الياسة للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، الفصل 1-4 المبادئ العامة حول تحديد الحيوانات الحية والقدرة على تتبعها.

النظام الوطني للرقابة على الأغذية الواقعة تحت مسؤوليتها بما في ذلك وضع الاشتراطات وتطبيقها وإنفاذها.

65- على التواصل بين هيئات الصحة العامة (المعنية بسلامة الغذاء) والزراعة وغيرها من السلطات ذات الصلة والمستهلكين ومنظمات المستهلكين ومشغلي قطاع الأغذية، أن يكون بمثابة وظيفة مستمرة للسلطة المختصة المسؤولة عن النظام الوطني للرقابة على الأغذية.

66- وينبغي إيلاء الاعتبار لتطوير برامج للتواصل من أجل توفير برامج التوعية والتثقيف وتبادل المعلومات بشأن المخاطر التي تهدد سلامة الغذاء والخطوات التخفيفية التي يمكن اتخاذها للحد من هذه المخاطر، فيما بين الهيئات التنظيمية ومشغلي قطاع الأغذية والمستهلكين والأوساط الأكاديمية.

67- لدى صياغة برنامج تعليمي ما، على السلطات المعنية أن تحدد بوضوح الجمهور المستهدف والمحتوى ذي الأولوية والاستراتيجيات الواجب تنفيذها. وينبغي للمواد التعليمية التي تمت صياغتها أن تستخدم لغة تناسب للجمهور المستهدف. كما ينبغي للعناصر الأساسية للأنشطة التعليمية المتعلقة بسلامة الأغذية أن تنشر على نطاق واسع، مع تفضيل استخدام وسائل الإعلام التي تتوجه إلى الجمهور العريض.

68- حيثما كان ذلك مناسباً، ينبغي للسلطة المختصة الاستعانة بالمبادئ والخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات في حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الغذاء (CAC/GL 19-1995) واللوائح الصحية الدولية واشتراطات الإبلاغ عن الأمراض للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ولوائح الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية (إنفوسان) من أجل الإبلاغ عن حالات الطوارئ على الصعيدين الوطني والدولي والاستجابة لها.

القسم 3-4 التنفيذ

69- بعد تصميم أو تعديل النظام الوطني للرقابة على الأغذية ينبغي للسلطة المختصة إعداد خطة للتنفيذ تشمل تسلسل مختلف عناصر التصميم التي تتناسب مع استعداداتها وقدراتها. وهذا الأمر سيتطلب مشاركة وتحليل مجموعة متنوعة من الخبراء والتخصصات وأصحاب المصلحة كافة. ويمكن أن تشمل خطة السلطة المختصة:

- الأولويات والأطر الزمنية للتنفيذ؛
- والمخرجات؛
- ومسؤوليات التنفيذ؛
- وتخصيص الموارد للموظفين والبنية التحتية؛
- وأدلة التدريب والتشغيل؛
- ومشاركة أصحاب المصلحة.

70- وينبغي وضع توجيهات وتعليمات تتعلق بالنظام الوطني للرقابة الغذائية وبرامج الرقابة والامتثال والإنفاذ، بما في ذلك الاشتراطات القانونية، لموظفي السلطة المختصة ومشغلي قطاع الأغذية بما يضمن:

- أن المشاركين جميعاً على علم تام بأهداف النظام وما هو متوقع منهم؛
- والتطبيق الموحد للتشريعات،
- وأن لديهم الموارد اللازمة (بشرية ومادية ومالية) المتاحة للقيام بمهامهم.

71- وينبغي وضع برامج وأدلة تدريبية والحفاظ عليها لضمان التطبيق المتسق للاشتراطات. وينبغي لهذه المواد أن تشمل، بحسب المقتضى، لا أن تقتصر على:

- مخطط تنظيمي لنظام الرقابة الرسمي؛
- الأدوار الخاصة بكل مستوى من المستويات في التسلسل الهرمي (بما في ذلك الولايات القضائية الأخرى ذات الصلة، مثل الولاية والمقاطعة)؛
- المهام الوظيفية والمؤهلات بحسب الاقتضاء؛
- إجراءات التشغيل بما في ذلك أساليب التدقيق والتحقق والتفتيش والرقابة وخطط أخذ العينات والاختبار؛
- التشريعات والاشتراطات ذات الصلة؛
- العمليات والإجراءات المتعلقة بالامتثال والإنفاذ؛
- ترتيبات للتنسيق مع السلطات المختصة ذات الصلة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة؛
- المعلومات ذات الصلة حول تلوث الأغذية والرقابة على الأغذية؛
- الإجراءات للتعامل مع حالات الطوارئ في مجال سلامة الأغذية وسحب الأغذية وإجراء التحقيقات؛
- معلومات ذات صلة بشأن تدريب الموظفين؛
- عملية استعراض رسمية للنظام الوطني للرقابة على الأغذية.

72- وينبغي دعم النظم الوطنية للرقابة الغذائية عن طريق برامج للتدريب مصممة بما يضمن تلقي جميع الموظفين المعيّنين (مثل المفتشين أو المحققين) والمحللين وغيرهم من الأفراد الذين يؤدون واجبات فنية أو مهنية، التدريب اللازم لأداء مهام عملهم بشكل واف والمحافظة على كفاءتهم المهنية وضمان التطبيق المتسق للاشتراطات.

73- ينبغي للسلطة المختصة أن تضمن إتاحة ما يكفي من الإرشاد والتدريب وبرامج التوعية التي تتوجه إلى كافة أصحاب المصلحة المعيّنين من أجل تيسير الإبلاغ الفعال عن حالات الاشتباه بأمراض مرتبطة بالغذاء أو عن المخاطر الصحية التي ترصد في سلسلة الأغذية. وعلى الإجراءات الإدارية أو خطط الطوارئ (بحسب المقتضى) أن تقدم الإرشاد بشأن إطلاق الآليات للتنسيق حيثما تدعو الحاجة إلى مشاركة عدة سلطات مختصة من أجل حل المشكلة. كما يجب تصميم أنظمة الإنذار السريع والاستجابة وتنفيذها لهذه الغاية.

74- وينبغي أيضاً تشجيع مشغلي قطاع الأغذية على وضع برامج تدريبية وتعليمية ذات صلة بأنشطتهم ومسؤولياتهم أو الحصول عليها. ويمكن أن تشمل هذه البرامج التعليم الرسمي و/أو الدراسات الأكاديمية أو دورات تدريبية مختصة بالقطاع أو التدريب الفردي للموظفين.

75- حيث تعتمد السلطة المختصة استخدام أطراف ثالثة¹⁶ لتنفيذ الضوابط، يجب تقييم الطرف الثالث بناء على معايير موضوعية لضمان كفاءته، وذلك قبل إصدار الإذن له. ويجب تقييم الأداء المتواصل للهيئات المصرح لها رسمياً بانتظام من قبل السلطة المختصة. وعلى السلطة المختصة أن تطلق إجراءات لتصويب النواقص وعند الحاجة، لتسمح بسحب الإذن الرسمي.

76- وينبغي للسلطات المختصة استخدام المختبرات الحاصلة على إذن أو المعتمدة في إطار برامج معترف بها رسمياً لضمان وجود ضوابط مناسبة للجودة من أجل ضمان موثوقية نتائج

¹⁶ الفقرة 8 من الخطوط التوجيهية لنظم الرقابة على استيراد الأغذية (CAC/GL 47-2003).

الاختبارات. وينبغي استخدام أساليب تحليلية مصدق عليها ومعترف بها دولياً عندما تكون متاحة، كما يجب الامتثال لممارسات المختبرات الجيدة.

77- على السلطات المختصة أن تضمن مشاركة المختبرات المصرح لها أو المعتمدة¹⁷ في اختبارات المهارة المنتظمة. ويمكن تنظيم هذه الاختبارات على المستوى الوطني أو الدولي ويمكن لمختبر مرجعي أن ينظم برامج لاختبار المهارة.

78- حيثما كان ذلك مناسباً، ينبغي للسلطة المختصة إتاحة الوصول إلى المعلومات التثقيفية حول مخاطر سلامة الأغذية والخطوات التخفيفية التي يمكن اتخاذها للحد من هذه المخاطر.

79- حسب الاقتضاء، ينبغي على السلطة المختصة:

- الإبلاغ عن قضايا سلامة الأغذية وشواغلها (السلطات المختصة ذات الصلة) للشركاء التجاريين؛
- المشاركة في التبادلات الثنائية مع (السلطات المختصة ذات) للشركاء التجاريين والمنظمات الدولية ذات الصلة بلوائح سلامة الأغذية وإنفاذها؛
- التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من خلال شبكة إنفوسان لمنظمة الصحة العالمية، وفقاً للوائح الصحية الدولية (2005) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان حسب الاقتضاء، في الحالات التي تكون فيها أغذية معينة متورطة بحوادث أو بحالات تفشي أمراض منقولة بواسطتها، قيد التداول على مستوى التجارة الدولية؛
- أن تكون قد وضعت إجراءات للتفاعل مع أصحاب المصلحة بما يشمل مشغلي قطاع الأغذية والمستهلكين والأطراف المهمة الأخرى.

80- ينبغي للسلطة المختصة تنفيذ مجموعة من أنشطة الرقابة على الأغذية، بما في ذلك عمليات التفتيش والتدقيق والتحقق والمراقبة للتأكد من أن مشغلي قطاع الأغذية يضطلعون بمسؤولياتهم ويمتثلون للاشتراطات. وينبغي وضع إجراءات مفصلة لتوضيح المهام والمسؤوليات الرئيسية للتحقق من الامتثال والوقوف المترتبة على عدم الامتثال، بما في ذلك تكرر حالات عدم الامتثال.

81- حيثما يتبين عدم امتثال منتج ما أو عملية ما، ينبغي للسلطة المختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان قيام المشغل بتصويب الوضع. وينبغي للتدابير الناتجة عن هذه الخطوة أن تأخذ في الاعتبار أي تكرار لعدم امتثال المنتج نفسه أو العملية نفسها للتأكد من ملاءمة أي إجراء في هذا الصدد مع درجة الخطر على الصحة العامة وإمكانية العث أو خداع المستهلكين. وعلى سبيل المثال لتوضيح هذه النقطة فإن التدابير المحددة التي يمكن تطبيقها في الحالات تكرر عدم الامتثال قد تشمل ما يلي:

- تكثيف عمليات التدقيق و/أو التفتيش و/أو رصد المنتجات و/أو العمليات التي يتبين أنها غير مطابقة و/أو الخطوات في هذا الصدد؛
- وفي الحالات الأكثر خطورة أو عناداً، سحب تسجيل المنتج و/أو الجهة المصنعة أو إغلاق المؤسسة المعنية.

¹⁷ إن الإرشاد بشأن كفاءة المختبرات في الخطوط التوجيهية لتقييم كفاءة المختبرات المعنية بالاختبارات في مجال استيراد وتصدير الأغذية (CAC/GL 27-1997) والبروتوكول الدولي المنسق لاختبار كفاءة المختبرات التحليلية (الكيميائية) (CAC/GL 28-1997) قد يكون مفيداً.

القسم 4-4 الرصد واستعراض النظام

82- ينبغي تقييم فعالية وملاءمة النظام الوطني للرقابة على الأغذية باستمرار بناء على هدف النظام وفعالية البرامج الرقابية وكذلك بناء على الاشتراطات القانونية وغيرها من الاشتراطات التنظيمية. ويجب وضع معايير التقييم وتوثيقها وهي قد تتضمن أيضاً فوائد التكلفة وكفاءتها.

83- يجب أن تخضع البرامج الرقابية للرصد المستمر للتأكد من أن أهدافها قد تحققت في جميع مراحل السلسلة الغذائية، بما في ذلك الإنتاج والتصنيع والاستيراد والتجهيز والتخزين والنقل والتوزيع والتجارة. وينبغي أن يشمل تقييم البرامج الرقابية قضايا مثل:

- فعالية إجراءات الرقابة؛
- الملاءمة في تحقيق الأهداف؛
- ما إذا كان البرنامج قد شمل المراحل ذات الصلة في سلسلة الإنتاج، مع الأخذ في الاعتبار عوامل الخطر؛
- ومراعاة الاتجاهات الناشئة.

84- ينبغي للنظام الوطني للرقابة على الأغذية أن يستعرض بصورة منتظمة من أجل المساهمة في تحسين الأنظمة، وذلك للاستجابة على سبيل المثال، لبيانات البرامج الرقابية وحالات عدم الامتثال وحوادث سلامة الغذاء والبحوث العلمية وتاريخ الامتثال والاستعراضات الخارجية والذاتية للنظام والتغييرات في مخاطر المنتج أو البيئة الإنتاجية. وقد تحصل تلك الاستعراضات على مستوى تصميم أو تنفيذ النظام أو البرنامج، بحسب المقتضى.

85- يشكل استعراض حالات عدم الامتثال المتعلقة بالأغذية و/أو الحوادث، فرصةً للتعلم يمكن استخدامها كحلقة للمعلومات المسترجعة لصالح عملية التخطيط من جانب السلطة المختصة. وعلى السلطة المختصة أن تستفيد من هذه الفرص للقيام بالتحسين المستمر عبر تقييم الحادث الذي يطرأ، بدءاً من أولى الإشارات وصولاً إلى الاستجابة، وإدماج الدروس المستفادة في مرحلة التصميم والتخطيط.

86- وينبغي للسلطات المختصة التأكد من أن نظام الاستجابة فيما يخص سلامة الأغذية والأحداث ذات الصلة، فعال مع التواصل الواضح بين السلطات المختصة ومشغلي قطاع الأغذية والمستهلكين. وينبغي اختبار هذه الأنظمة بشكل دوري للتأكد من أن نظم التواصل والاستجابة تعمل بفعالية.

87- وينبغي للسلطات المختصة و/أو الحكومات الوطنية أن تقوم باستعراض دوري لأنظمتها الإشرافية فيما يتعلق بقدرتها على تحديد حالات الطوارئ بسرعة. وتشمل عناصر الاستعراض:

- الصلات بين نظام مراقبة أعراض الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية وبين نظام رصد الأغذية؛
- البيانات المتعلقة بالأعراض والآثار الناجمة عن التعرض المزمن للتلوث المنقول بواسطة الأغذية؛
- النظم التي تسمح بالكشف السريع عن حوادث التلوث لضمان التنبيه السريع على المستوى العام؛
- الروابط مع قطاع الصحة العامة البيطرية.

88- وينبغي إيلاء اهتمام خاص لآليات الإنذار المبكر والتنسيق بين الجهات المختصة والتواصل مع أصحاب المصلحة واستخدام وفعالية التخطيط للطوارئ. وينبغي اتخاذ الإجراءات التصحيحية حسب الاقتضاء.

89- وينبغي للسلطة المختصة أن تستخدم المعلومات المستقاة من الرقابة على الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية كأداة لإدارة المخاطر في تشغيل نظمها للرقابة على الأغذية. ويمكن لعمليات سحب الأغذية وتعديلات إنتاج الأغذية والتجهيز بما في ذلك الاستجابة لحالات الطوارئ، أن تركز على معلومات تم الحصول عليها من أنظمة المعلومات بشأن الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية ونظم رصد الأغذية. ويجب استخدام المعلومات حول الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية وتفتشي الأمراض من أجل الإبلاغ عن أنشطة تحليل المخاطر التي تمارسها السلطات المختصة.

90- وعلى نتائج التقييمات¹⁸، بما في ذلك نتائج التقييمات الذاتية والتدقيقات أن تؤخذ هي أيضا في الاعتبار من أجل مواصلة تحسين النظام، وينبغي اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الاعتبار بحسب الاقتضاء.

91- وينبغي الإبلاغ عن أي استعراض وتحسين مستمر للنظام الوطني للرقابة على الأغذية بكفاءة وفعالية لضمان تبادل المعلومات بصورة واضحة والمشاركة بين جميع أصحاب المصلحة في النظام الوطني للرقابة على الأغذية. وفي أعقاب أي استعراض تنبغي مراجعة جميع الوثائق والإجراءات والإرشادات ذات الصلة وتحديثها عند الضرورة لتعكس أية تغييرات.

92- على السلطات المختصة النظر في نتائج عمليات الرصد والمراجعة واتخاذ الإجراءات الوقائية أو التصحيحية أو تحسين النظام بحسب مقتضى الحال.

¹⁸ على سبيل المثال، تشكل أداة المنظمة العالمية لصحة الحيوان لتقييم أداء الخدمات البيطرية تقييما مستقلا لأداء الخدمات البيطرية. ويمكن استخدام هذه الأداة لتقييم العناصر المتعلقة بالصحة العامة البيطرية ضمن النظام الوطني للرقابة على الأغذية.